وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
مركز ابحاث الطفولة والامومة

واقع المرأة العراقية بعد التغيرات التي حصلت في 2003/4/9

م. دنيا جليل اسماعيل الربيعي

1435هـ

2014م

المقدمة :-

ان قضية المرأة هي قضية المجتمع ولا شك ان المرأة عنصر من عناصر المجتمع وعليها يقع العبء الاكبر في تقدم الحياة واستقرارها فهي العامل المؤثر والفعال في انتاجية الاجيال وصياغة الاجيال القادمة ويرتبط وضع المرأة بالظروف والدوافع الحضارية والثقافية وبالنظم الاقتصادية بصفة خاصة تبعاً لاختلاف المجتمعات.

فالمتتبع للأحداث التاريخية يرى ان عمل المرأة كان يرتب ارتباطاً وثيقاً بوضع ومكانة المرأة في المجتمع ونظرة المجتمع اليها، فقد باتت قضية النهوض بالمرأة وتطور وضعها الى مستوى المكانة التي تستحقها باعتبارها عنصراً وشريكاً كاملاً في التنمية وتقدم المجتمع واحدة من اهم القضايا المعاصرة التي ما زالت تشغل بال المفكرين والحكومات والمؤسسات والهيئات الدولية كونها تمثل نصف المجتمع وعاملاً اساسياً وركناً لا يمكن ان نستغني عنه في تكوين الاسرة، فالعراق يشهد تغيرات اساسية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ومن ضمنها النظرة الاجتماعية للعمل، وان ادماج المارة في المجتمع لا يتأتى بتوفير التعليم وفرص العمل لها، وانما يجب ان يكون تعليم المرأة مظهر من مظاهر تطور المجتمع بأكمله، وكذلك الحال بالنسبة لعمل المرأة فيجب ان تمتد مشاركتها الى الميادين الانتاجية كافة، معا يعبر عن مدى تطور شخصيتها وقدراتها على المشاركة الفاعلة في التنمية بمجالاتها العديدة بما في ذلك التخطيط واتخاذ القرارات على المستوى الاسري والمؤسسة والمجتمع، ويمكن القول ان عمل المرأة وتعليمها ومتطلبات الحياة الاجتماعية هي التي تؤهل المرأة للعمل وتمهد لها الطريق للخروج من المنزل والمشاركة في الحياة وفتح الافاق امامها.

مشكلة البحث:-

ان المرأة كتجسيد نوعي تمثل نصف المجتمع وقضيتها كانت تمثل ركناً اساسياً طوال الحقب التاريخية التي مرت بها البشرية فحقوق المرأة وواجباتها كانت مثار جدل طويل بين معارض ومؤيد لهذا الحق او ذاك، وقد نشأت بعض التنظيمات التي تولت الدفاع عن حقوق المرأة والمناداة لحقوقها.

وان واقع المرأة العراقية ودورها في مجال العمل مرتبط بكل تأكيد بالواقع الاجتماعي والسياسي للمجتمع فمسألة دخول المرأة معترك الحياة العملية ومشاركتها في العمل والتعليم والقيادة وما الى ذلك من مناحي العمل السياسي والاقتصادي والحياة الاجتماعية تصطدم بجملة من المعوقات الثقافية والاجتماعية، وتزداد هذه الاشكالية تعقيداً اذا ما علمنا ان تأثير الثقافة العراقية التقليدية ما يزال قائماً، ومع ذلك فان حضور المرأة العراقية كان قلقاً بين التقدم والتراجع حيث نلاحظ ان دورها في ظل الظروف الصعبة التي مر بها العراق قد تراجع كثيراً عن مستوى طموحها في التغيير، المرأة العراقية اليوم امامها فرصة مهمة لكي تثبت وجودها او تبلور فكراً نسوياً يعبر عن تصورات وطموحات المرأة العراقية فعلاً لكي تطور امكانياتها وتوضح مطالبها

بشفافية وديمقراطية لتكون قادرة على التأثير في سياسة التنمية وتطور المجتمع.(محمود، 2000: ص5).

اهمية البحث:-

ان للمرأة دور فعال في تقدم المجتمع، وهذا الدور تزداد اهميته اذا ما تمتعت المرأة بمكانة محترمة في المجتمع، ووجدت فرص العمل المتوفرة امامها والقدرة عن التعبير عن رأيها، عندئذ تتبلور شخصيتها ويتحسن وعيها حول مشكلات المجتمع وتعقيدات الحياة وان طبيعة الظروف الاجتماعية والحضارية التي يمر بها العراق ادت الى ضعف مشاركة المرأة في عملية التغيير الاجتماعية والتنمية وجعلت المرأة حتى المتعلمة تنظر للتعليم لا كطريق للتأهيل والعمل وانما لكي تصبح من خلاله زوجة واماً جيدة.

فالتقاليد تمنع المرأة من العمل في اماكن وادوار معينة وكذلك تحد من مشاركتها في الادوار القيادية، فالتغير الاجتماعي يعني فسح المجال امام المرأة للمساهمة في العمل الانتاجي التنموي في مختلف مجالاته وتهيئتها للأعمال القيادية على مختلف الاصعدة الادارية والسياسية، ان مركز المرأة يتحدد حسب دورها الاجتماعي المخصص لها وحسب حضارة المجتمع الذي تعيش فيه كونها تمثل نصف المجتمع وتعتبر المركز الاساسي والمهم في تكوين الاسرة.

هدف البحث:-

يهدف البحث الحالي الى تحقيق ما يأتي :

1. التعرف على واقع المرأة العراقية المتغير من ناحية العمل وضمن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
2. التعرف على مدى تأثير العادات والتقاليد والقيم على عمل المرأة في المجتمع العراقي.
3. المساهمة في وضع المقترحات المناسبة التي تساهم في دعم عمل المرأة ووضعها في مكانة اجتماعية مرموقة تزيد من مساهمتها في عملية التنمية والتطور في المجتمع العراقي.

فرضيات البحث: -

1. هل للعمل اثر في استغلال المرأة اقتصادياً.
2. هل هناك علاقة بين التغيرات الاجتماعية التي يمر بها البلد وعمل المرأة.
3. هل للقيم التقليدية اثر في ضعف مكانة المرأة في المجتمع.
4. هل هناك مساواة بين المرأة والرجل في العمل وبين توليها المناصب القيادية والسياسية.

تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية :-

ان تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية يعد من الامور الاساسية في البحث العلمي، ويعتمد البحث الحالي بصورة رئيسية على المفاهيم الاتية:

التغير الاجتماعي (Social Change):-

ان موضوع التغير الاجتماعي من المواضيع المهمة والمشوقة في علم الاجتماع ولهذا نلاحظ ان المفكرين والمنظرين والكتاب قد تناولوا هذا المفهوم كل ضمن نطاق اختصاصهم، اذ عرفه الدكتور احمد زكي بانه تلك التحولات والتعديلات التي تطرا على المكان والادوار والوظائف الاجتماعية والحضارية للمجتمع وافراده (بدوي، 1977، ص382)

فالتغير هو حالة طبيعية من الحالات التي يمر بها المجتمع ويذكر العالم (ولبرت مور) اهم الصفات التي يشهدها المجتمع المعاصر بالتغير السريع الذي يحدث في المجتمع والحضارة ويكون اما مستمر او متقطع وتكون هذه التغيرات بشكل سلسلة متتابعة من الاحداث تتبعها مراحل هادئة يعم فيها البناء او التعمير.(مسلم، 1999، ص88)

ويشير مصطلح التغيير الاجتماعي الى أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي والنظم والعادات نتيجة تشريع او قاعدة جديدة لضبط السلوك او نتاج لتغيير في جانب من جوانب الوجود الاجتماعي او البيئة الاجتماعية . (الجواهري، 1979، ص390).

اما التعريف الاجرائي للتغير الاجتماعي فهو التبدل الذي يطرأ على الادوار والمؤسسات والنظم الاجتماعية والقيم والاعراف والناتج الحضاري والرموز والمقاييس وهذا التبدل يؤدي الى تغير سلوك الفرد وقواعده وهي حالة طبيعية من الحالات التي يمر بها المجتمع.

العمل (Labour):-

يعد العمل عنصراً اساسياً من عناصر الانتاج حيث يشكل القوة البشرية تؤثر بشكل فاعل في النتائج النهائية للأنشطة الانتاجية كافة، فقد عرف بانه ذلك النشاط الذي يستهدف انتاج وتقديم السلع والخدمات للأفراد الاخرين.(النعيمي، 1990، ص11)

والعمل وفقاً للمفهوم الاجتماعي يعني(كل نشاط اجتماعي يؤدي وظيفتين اساسيتين هما تقديم الخدمات التي يحتاج اليها المجتمع وربط الفرد بنسق العلاقات الداخلية التي يبنى عليها المجتمع)(كاميليا، 1982، ص41)

والتعريف الاجرائي للعمل هو ذلك النشاط او الجهد الذي يبذله الفرد مقابل الحصول على المال والذي يستطيع من خلاله تلبية حاجاته وخدمة مجتمعه سواء كان هذا الجهد عقلياً ام فكرياً وسواء كان هذا الفرد يعمل عملاً وظيفياً رسمياً او عملاً حر.

الدور الاجتماعي (Social Role):-

يعد مفهوم الدور الاجتماعي من المفاهيم المهمة لعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي والأنثروبولوجيا وترجع اهميته في كونه يسلط الضوء على حقوق الافراد وواجباتهم التي تترتب على تشكيلة مجموعة مكانات يشغلونها او يعدهم المجتمع لشغلها في البناء الاجتماعي .

فلو نظرنا الى الدور الاجتماعي من جهة البناء الاجتماعي فنجده يعرف على انه مظهر للبناء الاجتماعي يدل على وضع اجتماعي معين ترتبط به مجموعة من خصائص الشخصية ومجموعة من ضروب النشاط الذي يعزو اليها القائم بها والمجتمع معاً قيمة معينة .(غيث، 1989، ص39).

ولهذا نجد ان الدور الاجتماعي يتحدد في مجموعة من الحقوق التي تتلقاها في مجتمعها، والواجبات التي تقدمها للمجتمع والمتجسدة في انماط سلوكية متعارف عليها، ووعيها بحقوقها ووعي الاخرين في هذه الحقوق والواجبات التي تتمثل في الاتجاهات التي تشيع حقوق وواجبات المرأة في العالم النامي.(سويف، 1975، ص2)

اما تعريفنا للدور الاجتماعي: فهو مجموعة الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الفرد عندما يشغل مركز معين، ولابد من ان يكون هناك تطابقاً بين السلوك الفعلي والمتوقع للدور .

اما تعريفنا للدور الاجتماعي للمرأة: فانه ينصب على دورها في الحياة الاجتماعية في المجتمع العراقي وما اصابه من تغيير نتيجة للتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي حدثت في المجتمع.

المكانة الاجتماعية(Social Status):

للدور الاجتماعي علاقة متلازمة مع المكانة الاجتماعية فعند تحديد مفهوم الدور الاجتماعي لا يمكن تجاوز مفهوم المكانة الاجتماعية.

فالمكانة تحدد على انها(مرتبة او موقع يشغله الفرد) ان هاتين المفردتين المرتبة والموقع يختلفان في معانيها فعندما نتعامل مع المكانة على انها مترابطة مع الدور الاجتماعي فإنها تحدد

عموماً على انها موقع فقط وعند تحديد المكانة على كونها ممثلة للموقع فالمكانة هنا تعني منزلة يشغلها الفرد. (العمر، 1990، ص194).

لذلك فان المكانة الاجتماعية هي الوضع الذي يشغله الشخص او الاسرة او الجماعة القرابية في النسق الاجتماعي بالنسبة للآخرين وقد حدد هذا الوضع الحقوق والواجبات وانواع السلوك الاخرى بما في ذلك طبيعة ومدى العلاقة بأشخاص اخرين لهم مكانات مختلفة ويمكن ان نحدد المكانة الاجتماعية بالتعليم او الفعل او الممتلكات او التقسيم الاجتماعي في المجتمع. (الجواهري، مصدر سابق، ص440).

اما تعريفنا للمكانة الاجتماعية فنعني بها الموقع الاجتماعي الذي تشغله والمرتبط بتعيين او تحديد الحقوق والالتزامات والقود والسلطة الواجبة عليها داخل النظام الاجتماعي.

ادبيات نظرية :-

اولاً: التغير الاجتماعي والمرأة:

على الرغم من اختلاف اتجاهات المفكرين الاجتماعيين في تفسير عملية التغير الاجتماعي يمكن القول بان العوامل التي تسير عجلة التغير هذه متعددة ومختلفة في ان واحد باختلاف المجتمعات البشرية وباختلاف عاملي الزمان والمكان، والتغير الاجتماعي يحمل في طياته حركات غير مقصودة للانساق الاجتماعية وهذا ما يخلق حالة اللاتوازن بين هذه الانساق، ومن هنا تبرز الحاجة الى ايجاد عمليات من شأنها اعادة التوازن للانساق الاجتماعية، اي تدخل الانسان بإراداته في عمليات التغير لكي يتجه به الوجهة التي تتحقق من خلالها امال الشعوب في حياة افضل.(العطية، 1983، ص99-100)

ويؤكد بارسونز ان المجتمع يمر بحالات من التوازن واللاتوازن نتيجة لتعرض اتساقه لمؤثرات داخلية او خارجية وهو في كل حالة لا توازن يعمل تلقائياً الى اعادة التوازن، ويؤكد دوركهايم ان نظرية التوازن لا تتحقق في المجتمع الحديث نظراً لتعدد الهيئات والوظائف وانتقال الكثير من المجتمعات من حالة التضامن الالي الى التضامن العضوي والذي يؤدي الى استقلال الهيئات الاجتماعية وتوزيع الاعمال والى المنافسة بين الافراد، وهذا ما يدفعهم الى التجديد والابتكار ويخلق فيهم معنى الذاتية الاجتماعية. (حسين، 1973، ص72)

ان توزيع الاعمال وتنوع الوظائف التي تعتبر نتيجة لاستغلال الهيئات الاجتماعية على حد تعبير دوركهايم يحدد لكل فرد عمل يؤديه ويصبح اداة من ادوات الانتاج وعنصر من

العناصر الايجابية في المجتمع، وهذه المطالب التي يرغب المجتمع بالحصول عليها لا يمكن انجازها من قبل شرائح محددة مالم تتكاتف الشرائح الاجتماعية كافة في تحقيقها لما فيه خير المجتمع، لذا تبرز الحاجة الى التوفيق والتضامن بين الشرائح الاجتماعية المختلفة في المجتمع ونبذ ما يعوق ذلك من قبل المجتمع وهيئاته وابتداع وسائل مختلفة للحيلولة دون استفحالها.

وان مشكلة التنمية في المجتمعات النامية هي في الاساس مشكلة التغير الاجتماعي ومشكلة التقاليد السلبية وفي الحقيقة ليس هنالك حياة اجتماعية بدون تقاليد وليس هناك علاقات انسانية بدون نظام، والتقاليد هي من صنع الانسان الا انها لا تخضع الى شخص معين ولكونها من صنع الانسان فهي اذن قابلة للتعديل او التغيير. (العطية، مصدر سابق، ص102)

واذا اخذنا الوضع الاجتماعي للمرأة في البناء الاجتماعي وفي ضوء نظرية التوازن واللاتوازن نجد ان وضعها التقليدي كان رهن الضوابط الاجتماعية التقليدية التي اضفت عليها الدور البيولوجي المتمثل بإنجاب الاطفال وتنشئتهم. (حرحوش، 1981، ص180). ويرى بارسنز في ضوء تقسيم العمل الاجتماعي بين الرجل والمرأة ان هنالك عوامل طبيعية ووظيفية تحدد نمط تقسيم العمل الاجتماعي للجنسين فالعوامل الطبيعية المتمثلة بالخصائص البيولوجية لكل من الذكر والانثى هي التي تحدد الدور الاجتماعي الذي يجب ان يحتله كل منها في المجتمع، ويعنون بالوظيفة (عبد الوهاب، 1978، ص131). ان تقسيم العمل بين الرجل والمرأة على نحو لا يتعدى فيها دور المرأة كونها زوجة واما وربة بيت ويقوم الرجل بالعمل والانتاج والمشاركة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع كافة، ويؤكد بارسنز ان تقسيم العمل بين الرجل والمرأة بهذا النمط من شانه دعم النظام العائلي في المجتمع ويحقق قدراً من التوازن داخل البناء الاجتماعي ككل والذي يمثل نظام العائلة احد الانساق الرئيسية فيه، وبذلك لا يتعدى دور المرأة المشاركة في ادوار اخرى تساهم المرأة من خلالها في حركة المجتمع وذلك بسبب مقاومة العادات والتقاليد وقد ساعد على ذلك عامل الامية المنتشر بين النساء اضافة الى عامل التنشئة الاجتماعية التي غرست في مراحلها المختلفة معتقدات واتجاهات خاطئة عن دور الذكر والانثى من الحياة الاجتماعية .(العطية، 1979، ص141) .

وبتغير المجتمع نتيجة تعرضه لسياسات جديدة استهدفت المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ظهرت مفاهيم جديدة تطلبت خروج المرأة من دورها التقليدي كاتساع مجالات التعليم والحاجة الى القدرة الانتاجية للمرأة بعد دخول التصنيع الى المجتمع اضافة الى

الضغوط الاقتصادية التي تعرضت لها العائلة نتيجة النمو الحضري والاقتصادي الذي يتبعه غلاء المعيشة.

لذا بقيت المرأة تعيش في صراع بين القديم والجديد، القديم المتمثل بالمفاهيم التقليدية التي ورثناها عن الحضارة القائمة والجديد المتمثل بالمفاهيم التي يدعمها التطور العلمي والتقني، وبذلك اصبحت المرأة امام خيارين، اما الخضوع للعادات والاعراف الاجتماعية او الثورة عليها(العطية، مصدر السابق، ص88)

ونتيجة لذلك شب صراع داخلي في نفسية المرأة مما زاد من آثارها التيارات الوافدة من الخارج نتيجة الاتصال بين المجتمعات وظهور جماعات مرجعية جديدة والمتمثلة بالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني التي اعترفت بأهمية دور المرأة في البناء الجديد للمجتمع وحقها في التمتع بحقوقها.

وقد ساعدت هذه التغيرات في ظهور حركات اجتماعية ساهمت فيها المرأة من خلالها بالمطالبة بحقوقها وحرياتها سواء عن طريق الكتابة او الجمعيات النسائية الامر الذي ساعدها على تصعيد نشاطها(الخماش، 1973، ص5)، ومطالبتها بالتعليم باعتباره المعيار المهم لتقويم انجازات ومكاسب الفرد في المجتمع وكذلك في تغير الوضعية الاجتماعية (الحسن، 1981، ص172).

اذ ان التعليم يساعدها على زيادة خبرتها العلمية ويؤخر زواجها ويحفز معدل خصوبتها ويحدث ضغطاً اقتصادياً على العائلة بسبب توقعاتها لارتفاع مستوى المعيشة، وهذا ما يجعلها ترغب بالاستفادة من جميع الفرص المتاحة لها.(زريق، 1979، ص26).

ان وجود المرأة مشاركة للرجل بكل المجالات اصبح ليس ضرورة من ضرورات المجتمع وحاجاته فحسب بل هو السمة السائدة فيه، فلم يعد من معنى لوجود المرأة داخل المنزل او اقتصار دورها داخل المنزل فقط، فهذه النظرة تعتبر قاصرة بالمفاهيم الحديثة للمجتمعات وبالتالي هي تولد قصور بالنظرة العامة والذي هو قصور بالنظرة الى المجتمع وحركته.

ثانياً: اثر العادات والتقاليد على عمل المرأة:-

في مجتمعنا الشرقي تعد القيم الحضارية والمعايير الاجتماعية المتعلقة بعزلة المرأة وتغيير حركتها الى جانب سيطرة الرجل اشبه بالسمات المميزة لثقافة افراده (عبد الجليل، 1996،ص106). فالمجتمع العربي بأنماطه المعيشية كلها ما زال محكوماً بقيود من القيم

والاعراف والتقاليد التي توارثها عبر الاجيال مكونة هويته الثقافية وما زالت مسيطرة في تحديد العلاقة بين الجنسين وتقسيم العمل.
(عبد المنعم، 1997، ص204).

ومع سيطرة القيم والعادات الاجتماعية في المجتمع اي الموروث الثقافي في اذهان كثير من الناس الا ان التغير الاجتماعي الذي يمر به المجتمع يؤدي الى حدوث فجوة بين القيم الراسخة في عقول الناس وبين القيم والعادات المستحدثة وهناك كثير من العادات والقيم التقليدية التي لا تتماشى مع التغيير الذي يحصل في المجتمع .

وبذلك حتمت ارادة التغير الاجتماعي اعداد المرأة للحياة العلمية وذلك عن طريق ازاحة التقاليد البالية والاحكام المسبقة والقضاء على الامية ورفع المستوى المعاشي والصحي ورفع التشريعات التي تمنح المرأة حقوقاً مساوية للرجل .(العطية مصدر سابق، ص76)

ان المجتمع في حالة حراك وتغير مستمر ولان المرأة جزء منه فان ما يجري عليه سيجري عليها وما يدور به سوف يدور عليها فمثلها هو متحرك ومتغير كذلك المرأة هي متغيرة ومتحركة وبما ان كل طرف من اطراف المجتمع هو وسيلة من وسائل الانتاج اذن المرأة هي ايضاً اصبحت وسيلة من وسائل راس المال فمثلما الرجل يعمل وينتج كذلك المرأة تعمل وتنتج.
(الهاشمي، 2006، ص2)

ان المرأة التي كانت ترضى باي واقع او تقنع بواقع ما، اصبحت الان لا تقبل بذلك واصبحت تطالب بحقوق وبدأت تتحدى الواقع الذي تعيش فيه وتطالب لصالحها ولصالح الحياة وذلك بدوره يؤدي الى تحديد ثقافة العصر واساليبه لخلق اساليب وثقافة جديدة تكون شكل جديد للحياة.(الهاشمي مصدر سابق، ص4).

ويرى روبرت ميرتون ان للقيم تأثيراً واضحاً في مبلغ انعكاساتها الاجتماعية ومن ثم يصبح توظيف هذه القيم بمثابة الركن الاساسي للبناء الاجتماعي، وهذا يدعو للنظر الى وظيفة قيمنا وعاداتنا الاجتماعية التي هي بحاجة الى صقل وظيفتها على الوجه الاكمل ولا سيما تلك القيم التي تحد من اعطاء حرية عمل وتعليم المرأة.

وقد ورد في مؤلفات (د. علي الوردي) مصطلح ازدواجية القيم والمقاييس فهناك كما يرى الوردي مكيالين لمعالجة اي قضية احدها يعزز الثقافة البدوية في حين يدعم الاخر الثقافة المدنية ويقتصر عليها.(النووي، 2001، ص186)

واذا ركزنا الكلام على الوطن العربي فان ابرز المشكلات التي تعاني منها حياة المرأة العربية هي ازدواجية المعايير، فالتقاليد الريفية التي اعطت المرأة مكانة ادنى من مكانة الرجل ظلت تسيطر على حياة غالبية الناس في وطننا العربي لأجيال عديدة حتى بداية النهوض الحديث الذي بدأ مع تصاعد حركة التصنيع والتحضر والتعليم التي نقلت المرأة من تلك المكانة الى موقع ارفع. (النوري، 1985، ص31).

والعراق بوصفه بلداً نامياً ما زال يعاني من هذه المشكلة اذ ان هناك تقاليد عامة لا تزال موجودة في العراق تؤثر بطريقة او بأخرى في حالة التعليم وخاصة تلك التي تعيق تعليم الاناث.

وان معظم العوائق التي تقف من دون تحقيق المساواة التامة في التعليم لا توجد الا في عقول بعض افراد المجتمع، خاصة الفكرة القائلة: ان البنت تحجز في البيت لتتولى الاعمال اليومية وينبغي عليها ان تتزوج في سن مبكرة وفكرة الاباء بان تعليم الفتاة خسارة لأنها في النهاية تكون مسؤولة من زوجها والاعتقاد بان الزوج هو المستقبل المثالي. (عرابي، 1990، ص53). مما يؤدي الى حرمان الفتاة من التعليم، اذن القيمة الثقافية لأي مجتمع هي المحددة لمكانة المرأة ودورها.

وبهذا فان القيمة الثقافية لأي مجتمع هي المحددة لدور الانثى ومكانتها وذلك من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية وانماط التحصيل والتعليم ووسائل الاعلام التي تسبب خلق نوع من التمايز والفروق بين الذكور والاناث بحيث تصبح الانثى اقل طموحاً من الرجل خاصة في المجالات الفكرية الاجتماعية والاقتصادية مما يؤدي الى تحديد الوظائف والمجالات التي تزج بها المرأة.

ولا تزال التقاليد والاعراف السائدة في الدول العربية ولا سيما في دول الخليج تضع كثيراً من القيود على اسهام المرأة خارج المنزل فلا يزال ينظر للمرأة على انها حاملة شرف العائلة , من اجل هذا تجري عليها العديد من اشكال العزل الاجتماعي سواء في البيئة الريفية ام الحضرية.(عبد المنعم، مصدر سابق، ص197).

وان المرأة على وجه الخصوص تعاني من حالة الصراع والتناقض ما بين نوعين من القيم والمفاهيم، فالقيم والمفاهيم التقليدية تلزم المرأة ان تتقبل وضعها بحسب ما يقره او يراه العرف السائد والعادات والتقاليد في المجتمع، في حين ان القيم والمفاهيم العصرية الوافدة من

الخارج المدعومة بالتطور العلمي والتقني والمدنية تدعوا المرأة الى الثورة على وضعها القائم في ظل القيم والمفاهيم التقليدية ولعل مثل هذه الحالة التي تعيشها المرأة من صراع او تناقض تفقد المجتمع فرصة وامكانية الاستفادة منها في بناء المجتمع والاسهام في تطوره وازدهاره.

دراسات سابقة :-

اولاً: دراسات عراقية : -

- **المرأة العاملة في العراق، دراسة اجتماعية ديموغرافية لدور المرأة العاملة في العراق.**

اعدت هذه الدراسة الباحثة رجاء محمد قاسم في بغداد سنة 1984 وكان الهدف منها معرفة المعوقات التي تواجهها المرأة العاملة في مجال البيت والعمل، واقامت الباحثة دراستها هذه على عينة قوامها (987) امرأة (781) منها موظفات و (206) منها عاملات.

وشملت الدراسة جانبين، النظري والميداني، واستخدمت فيها استمارات الاستبيان وبعد تحليلها تحليلاً كاملاً توصلت الى النتائج الاتية:

1. تبين ان اهم دوافع عمل المرأة خارج المنزل هو حاجة الاسرة المادية مقابل الشعور بالأمان وضمان المستقبل واهمية العمل لتحقيق الاستقلال الذاتي بالنسبة للموظفات.
2. ان 87,3% من المتزوجات في عينة الدراسة اكدن على ان عملهن خارج المنزل يتعارض مع رعايتهن لأطفالهن.
3. تبين ان 70% من مفردات عينة البحث اكدن على ان عملهن خارج المنزل يتعارض مع انجازهن للأعمال البيتية.

اما عن اهم اسباب عدم اشتغال المبحوثات وظائف قيادية وإشراقية في مجال عملهن فكانت كالاتي:

4. النظرة السلبية للجهاز الاداري نحو المرأة العاملة وعدم فسح المجال امامها للتقدم في العمل.
5. مدة خدمتهن في مجال العمل لا تؤهلن لإشغال مثل هذه الوظائف.
6. ضخامة مسؤوليات هذه الوظائف.
7. تحصيلهن العلمي لا يؤهلهن لاشغال مثل هذه المناصب.

ثانياً: دراسات عربية :-

((اثر قيمة التعليم وعمل المرة على نوع النشاط الاقتصادي المصري))

اعد هذه الدراسة الباحث حمدي عبد العظيم عبد اللطيف في مصر عام 1988 وانصب هدفها بشكل عام في التعرف على اثر نظرة المجتمع الى تعليم المرأة وعملها على النشاط الاقتصادي في مصر.

اعتمد الباحث في سبيل تحقيق هدف الدراسة على مجموعة الجداول الاحصائية والمؤشرات الرقمية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء في مصر.

اما النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة فيمكن حصرها في الجوانب الاساسية التالية:

اولاً: بخصوص اثر النظرة الاجتماعية لعمل المرأة على نوع النشاط الاقتصادي وادارة المؤسسات اكد الباحث على ان هنالك ابعاد رئيسية مختلفة لنظرة المجتمع المصري على عمل المرأة وهي:-

1. **البعد الديني :** الذي يؤكد بالدرجة الاساسية على انه ليس من الضروري ان تعمل المرأة اذا لم توجد اسباب مبررة لذلك فان المنزل هو المسؤولية الاولى للمرأة وتقوم النظرة الدينية لعمل المرأة ايضاً في حالات الضرورة على اهمية التفرقة بين الاعمال المناسبة للرجال والاعمال التي هي ملائمة لطبيعة المرأة الجسمانية والبيولوجية.
2. **البعد المادي:** بخصوص هذا الجانب فان الباحث يؤكد على ان ما تعانيه الاسرة المصرية من غلاء الاسعار اذ اصبح دخل الرجل وحده لا يستطيع الايفاء باحتياجاتها ويتطلب المعاونة المادية من جانب المرأة، اذ يرى الكثيرون بان الحاجة الى المال وغلاء الاسعار والاستفادة مما حصلته المرأة من التعليم والثقافة لخدمة المجتمع ضرورات تقرها التشريعات الاسلامية مستشهدين في ذلك بعمل المرأة المسلمة في بعض الحالات او الظروف المشابهة في العصر الاسلامي القديم.
3. **البعد الاجتماع** : يؤكد هذا الجانب على ان عنصر استقرار الاسرة والعلاقات الاجتماعية بين افرادها تتأثر كثيراً بخروج المرأة الى العمل اذ يعتبر ذلك الخروج انتقاصاً من حقوق الاطفال الطبيعية في عناية الام لها وخاصة في المراحل الاولى من العمر بعد الولادة حتى بعد التحاقهم بالمدارس الابتدائية كما تتأثر حقوق الرجل على زوجته ايضاً بخروجها للعمل من حيث قدرة المرأة على العناية بالأسرة وتوفير سبل الراحة للأبناء الامر الذي يتطلب الاستعانة بالخادمات.

ثانياً: اما ما يتعلق بالنظرة الاجتماعية لتعليم المرأة المصرية فيذكر الباحث بانه مضى عصر كانت نظرة المجتمع الى تعليم البنات في مصر غير مقبول عنها في الاسر الكريمة حتى قيام ثورة 23 تموز عام 1954، وما تبعها من تحولات اجتماعية هدفت الى التوسع في تعليم الفتيات في كل من الريف والحضر وازدياد فرص العمل للمرأة ولطبيعة الحال فقد شجعت الاسر بناتها على السير في طريق العلم الذي فتحت الدولة بابها على مصراعيه دون اي مصروفات او اعباء مادية حتى التعليم الجامعي.

ثالثاً: بخصوص معدل مساهمة المرأة المصرية في قوة العمل، وانواع المهن التي تفضلها فقد اكدت الدراسة على ان معدل النشاط الاقتصادي للإناث ارتفع من 6% عام 1966 الى 7,3% عام 1976 ولكن رغم ذلك فان نسبة مساهمة المرأة في مختلف اوجه النشاط الاقتصادي لا تزال ضئيلة نسبة الى مشاركة المرأة في ميادين العمل على مستوى العالم.

رابعاً: بالنسبة لتوزيع النساء العاملات وفقاً للأنشطة الاقتصادية المختلفة تبين بان الغالبية العظمى من النساء العاملات في مصر، يفضلن العمل في مجالات الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية بينما يقل اقبالهن او يكاد ينعدم في مجالات استغلال المناجم والكهرباء والغاز والمياه، كما يقل ايضاً في مجالات التشييد والبناء والنقل والمواصلات.

ثالثاً: دراسات اجنبية :-

- **دراسة الباحثة (I.E. Roudakova) الموسومة:**

((المرأة العاملة ودورها في الاسرة في الاتحاد السوفيتي))

اجرت الباحثة هذه الدراسة النظرية عام 1980 واستهدفت منها وصف اوضاع المرأة العاملة في المجتمع السوفيتي من جوانب عديدة منها حجم مساهمتها ومشاركتها في القوى العاملة، والحقوق والواجبات التي تتمتع بها، ودوافع عملها خارج نطاق المنزل بالإضافة الى اهم المشاكل التي تعاني منها.

ولقد تناولت الدراسة بشكل عام بالاتي :

1. ارتفاع حجم مساهمة المرأة السوفيتية في القوى العاملة وفي جميع مجالات العمل، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

2. ان اهم الاسباب التي تدفع المرأة الى العمل خارج المنزل هي الدوافع المادية المتمثلة بتحسين الوضع المادي والمعاشي للأسرة وكذلك الاستغلال الاقتصادي للمرأة والاعتماد على النفس.
3. ان من اهم المشاكل التي تعاني منها المرأة العاملة السوفيتية فهي الازدواجية او صعوبة التوافق بين ادوارها المختلفة ام وزوجة وربة بيت وعاملة او موظفة.
4. لقد برهنت المرأة السوفيتية بقدرتها على انجاز الاعمال والمهن خاصة الحديثة منها والتي تحتاج الى جهود عضلية قليلة، التي ظهرت بعد الثورة التكنولوجية والعلمية والتطور الصناعي في المجتمع السوفيتي.

الواقع المتغير للمرأة العراقية من الناحية الاجتماعية :

يعتبر المجال الاجتماعي من اكثر المجالات التي يمكن ان تبرز فيه المرأة لذلك فهو انعكاس لدورها التقليدي الذي تمارسه داخل الاسرة. (العقيد، 1996، ص149).

ولا شك ان النظرة العادلة والمنصفة الى وضع المرأة تؤكد على انها تقوم بأدوار عديدة فهي الزوجة والشريكة في تكوين واستمرار الاسرة والام المربية للناشئة والمعلمة الاولى للأبناء، وهي الممرضة المخلصة في حالات الحاجة الصحية، وهي التي ترعى ميزانية الاسرة وتوفق بين الدخل واحتياجات المنزل وهي منسقة للعلاقات الاجتماعية العامة للأسرة. (القليقلي، 2006، ص3).

ان هذه الادوار كلها تمثل الاطار العام لحركة المرأة في المجتمع، أيا كان وضعها ومكانتها، وهي تقوم بجميع هذه الادوار المتعددة بالفطرة والاكتساب وتقوم بدور تعليم الخبرات والقيم الاجتماعية المتعلقة بمكانتها في المجتمع.

وفي العصر الحديث تؤدي المرأة دوراً فاعلاً في عملية التنمية المجتمعية وذلك باعتبارها تشكل نصف المجتمع واذا نظرنا للوضع الحالي للمرأة العربية في المجتمع المعاصر، نجد انها ما زالت تواصل العطاء البشري، والبناء المعاصر والبناء الاجتماعي، وتحمل المسؤوليات رغم المعوقات التي تعترض سبيلها ولا سيما الامية التي ترزخ تحتها نسبة عالية من النساء، وتشير نتائج بعض البحوث العلمية الحديثة الى ان المرأة العربية تستطيع ان تحقق توافقاً بين ادوارها سواء داخل المنزل اتجاه الزوج والابناء، ودورها كربة بيت، وبين دورها كعاملة مما يساهم في

تماسك الاسرة كما ان العمل الخارجي يخدم المرأة ويجعلها اكثر تفهماً لدورها كزوجة تشارك في القرارات الاسرية.(القليقلي، مصدر سابق، ص4).

وان التغييرات التي حصلت على واقع المرأة هو التغيير في الادوار الجذرية للمرأة اذ بدأت تشغل المرأة مواقع لم تكن متاحة لها المشاركة بها سابقاً ودخلت الحياة العامة بجوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كافة واصبحت مساهمة وفاعلة ومشاركة بكل هذه الابعاد، لذلك بدأ ظهور الحركات النسوية مع بداية الفكر النهضوي الاصلاحي كرد فعل طبيعي على الاقصاء السياسي والاجتماعي الذي كانت تعاني منه المرأة العراقية لفترة طويلة من الزمن، وان مشاركة المرأة في النشاطات الاجتماعية تمثل حجر الزاوية في قضية تحرير المرأة وان ترقية المجتمع مرهون بتحرير المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

لقد قامت المرأة العراقية بدورها الكامل وبدور الاب خلال المعارك والحروب وخلال الوضع الراهن من قتل ودمار، التي فرضت على المجتمع العراقي اذ اصبحت المرأة هي المسؤولة عن المنزل في غياب الزوج.

ان هذه التجارب المؤلمة التي كانت تعيشها المرأة ويعيشها المجتمع معها اكسبتها خبرات مفيدة وقاسية بنفس الوقت، واستطاعت بالرغم من ذلك ان تكسر الطوق الذي اراد ان يحيطها ويطوقها ويحد من حريتها ووجودها داخل المجتمع.(الهاشمي، مصدر سابق، ص5)

وبرز دور المرأة العراقية من جديد في المنظومات النسوية والهيئات غير الحكومية كاتحاد العام لنساء العراق وكذلك بعد 2003 برزت العديد من المنظمات النسوية التي تهتم بشؤون المرأة والدفاع عن حقوقها من خلال اقامة المؤتمرات الجماهيرية والندوات العلمية واقامة المشاريع الخيرية، اذ استطاعت المرأة ان تشق طريقها للمشاركة في جميع الشؤون العامة واتخاذ القرارات عن طريق النظم المستحدثة التي واكبت انفتاح الاتحادات النسوية والتنظيمات الشعبية. (ثابت ,1 990 , ص53) .

ان الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية هو تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة وتكريس كرامة الفرد وحصوله على حقوقه والقضاء على كافة اشكال التمييز ضده , فهي اذن عملية تغيير مجتمعي تقتضي نهوض للمرأة اولا , ومن ثم اتاحة الفرصة كاملة جميع النساء لاكتساب القرارات البشري ولاكتساب المعرفة للمساهمة في جميع صفوف النشاط البشري خارج نطاق الاسرة , وفي هذا السياق تتطلب عملية النهوض بالمرأة وتمكينها من اكتساب القدرات

البشرية بما يهيئها لدور ايجابي مبدع في عملية التنشئة بهدف تنمي اواصر التماسك والمحبة في الاسرة العراقية مما يترتب علية من اهمية لإصلاح الاوضاع الاجتماعية للأسرة التي تقودها المرأة مثل اسر الارامل والمعيلات لأسرهن ويتطلب ذلك الاحترام الكامل لحقوق المواطنة للنساء كافة بوصفهن المحور الاساسي للبيئة الاجتماعية العراقية وحماية حقوق النساء في سجل الاحوال الشخصية والعلاقات الاسرية مع ضمان الاحترام التام للحقوق والحريات الشخصية للمرأة . (التنمية الانسانية , 2005 , ص206).

وهذه النظرية التنموية تتطلب نهوضا بالواقع الاقتصادي للمرأة ودعم واقعها الاجتماعي من خلال تمكينها من المشاركة في وضع السياسات واسهامها في الهياكل والانشطة الاقتصادية المختلفة , لذلك فان متطلبات نهوض المرأة مرتبطة بمدى طموح مؤسسات المجتمع المختلفة بتنمية وتغيير واقع المرأة من خلال رفع مكانتها وتعزيز ادوارها الاجتماعية وادراك هذه المؤسسات ابتداءاً من ذوي النفوذ والسطلة في الاسرة مروراً بالمؤسسة التربوية والاقتصادية ووصولاً الى المؤسسة السياسية بواجباتها نحو المرأة وابراز طاقاتها واظهار ابداعاتها عن طريق اتاحة الفرصة لها في العلم والعمل لا سيما انها المساهم الفعلي في نهضة المجتمع واستقراره وبذلك تكون تطلعات المرأة وطموحاتها منسجمة مع ما تقوم به من خدمة المجتمع وتنميته . (معروف , 2007 , ص78-79) .

الواقع المتغير للمرأة من الناحية الاقتصادية :-

ان للمرأة العربية عامة والمرأة العراقية خاصة دورا مهما في عملية التنمية واذا ما اريد لهذا الدور ان يكون فعالاً فلا بد ان تتوافر للمرأة معطيات اساسية تمكنها من المساهمة الايجابية في حركة التنمية, وفي مقدمة هذه المعطيات الانتاج الاقتصادي, اذ ان مشاركة المرأة في عملية الانتاج يضعها موضع القوة اذ تصبح فيه شريكة للرجل في الواجبات ولها كامل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.(عزام، 1999، ص55).

فالعمل هو الوسيط الحقيقي الذي تتبلور فيه شخصية المرة واستقلاليتها، فاذا ما كان الرجل المالك والمرأة المحرومة طرفي معادلة علاقة تبعية المرأة للرجل وهيمنة الرجل على المرأة، فان العمل هو الذي يعيد النظرة في هذه العلاقة على قواعد متكافئة.

ان دخول المرأة في مجال العمل خارج المنزل يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة، ويؤدي الى تنمية المجتمع بوجه عام، لان المرأة تمثل نصف الثروة البشرية

في المجتمع، كما ان عمل المرأة لابد ان يؤمن لها سلسلة من النتائج المؤدية الى تحقيق قدر معين من الاستقلال الاجتماعي والاقتصادي ويعزز مكانتها في المجتمع.

ان التنمية لا يمكن ان تتحقق الا بمشاركة الرجل والمرأة، لأنها تحتاج الى الايدي العاملة للنهوض بالمجتمع وان اسهام المرأة في انشطة العمل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتفق وامكانياتها تساعد على زيادة الناتج المحلي ومن ثم زيادة دخل الاسرة وتحقيق دخل مستقر للمرأة يؤدي الى تحررها الاقتصادي والذي خلق علاقات متكافئة بينها وبين الرجل (عزام , مصدر سابق , ص57) .

وفي الحقيقة انه لم يكن هناك تأثير اقتصادي مباشر وملحوظ على المرأة في النصف الاول من القرن العشرين, وذلك لأسباب عديدة لعل اهمها ان المجتمع العراقي كان مجتمعا ريفيا وكانت بعض المهن والحرف حكراً على الرجال مثل التجارة فضلاً عن عدم توفر فرص التعيين في المؤسسات الحكومية للذكور , فكيف هو الحال بالنسبة للإناث وفي ظل سيطرة معايير المجتمع بما تتضمنه من قيم ذكورية وتقسيم حسب الجنس والعادات والتقاليد المرتبطة بتحديد المكانة المسموحة للمرأة باشتغالها والتي كانت مقتصرة على المكانة الثانوية في نطاق اسرتها, وتفسر هذه المرحلة بأن ابرز المشكلات التي تعاني منها حياة المرأة العربية هي ازدواجية المعايير, فالتقاليد الريفية التي اعطت للمرأة مكانة اقل من مكانة الرجل ظلت تسيطر على حياة الناس في مجتمعنا لأجيال عديدة حتى بداية النهوض الحديث مع تصاعد حركة النضج والتحضر والتصنيع والتعليم التي نقلت المرأة من تلك المكانة الى مراكز ارفع .(النوري, مصدر سابق , ص186)

وبزيادة واردات النفط وجهت ادارة الدولة بعد 1985 الى تكريس وارداته في مجال الصناعة والاسكان وكان هدف التنمية هو استعمال الصناعة وسيلة لتقليص الفوارق الطبقية والناتجة عن طبيعة الاقتصاد والمعتمد على النفط وتعزيز الصناعات المحلية المحلية والتي بدأ الاهتمام بها 1963، مثل الصناعات اليدوية المتمثلة بالخياطة والصناعات النسيجية والغذائية (اوزلو، 2006، ص25). مما خلق حاجة متزايدة للأيدي العاملة وفسح المجال امام النساء ذوات التعليم المنخفض والمتوسط للمشاركة في هذه الاعمال فاصبح لهن دخل اقتصادي مستقل من جهة وفرصة اختلاط بالعالم الخارجي من جهة اخرى.

لقد بدأت المرأة تدرك اهمية العمل ومردوداته لاسرتها اولاً ولذاتها ثانياً، وقد اصبح للمرأة حضور اقتصادي وثقافي في مجتمعنا لا سيما في المؤسسة التربوية التي زاد الاهتمام بها ضمن اهداف وخطط التنمية، مما ادى الى زيادة عدد المدارس الابتدائية والثانوية وهذه الزيادة ادت الى زيادة الطلب على قوة العمل النسائية، لذلك فتحت ابواب جديدة لعمل المرأة ضمن وظائف رسمية تمثلت بوظيفة التعليم فوجدت المرأة من هذه المهنة ما يمكنها من الموازنة بين اعمالها المنزلية وبين خروجها للعمل من جهة والموازنة بين معايير المجتمع وقيمه التي تحدد حركتها واسهامها في العمل(حميد، 1983،ص423).

اما على صعيد عمل المرأة في مهن اخرى فقد اتجهت المرأة الى مهن اخرى مثل التمريض والسكرتارية والحسابات وشؤون الافراد واصبحت هذه المجالات الى جانب التعليم مهناً نسائية لكثرة عدد النساء فيها.(عبد الحسين، 2006، ص51)

ونستطيع القول ان عمل المرأة يساعد على تحسين اوضاعها الاقتصادية من خلال حصولها على الراتب او الاجر الذي يمكنها من الاسهام في ميزانية الاسرة، كذلك يؤدي الى تنمية المجتمع اقتصادياً لان المرأة تمثل نصف الثروة البشرية في المجتمع، وان المساواة بين المرأة والرجل ليست في التعليم وفرص العمل فحسب، وانما تغيير نظرة المجتمع الى المرأة، اذ ان تخلف المرأة مرتبط بتخلف المجتمع، كما ان مشكلة المرأة هي مشكلة المجتمع ككل.

الواقع المتغير للمرأة من الناحية السياسية :

تعتبر المشاركة السياسية واحدة من اهم دلالات التنمية في اي مجتمع اذ لا يمكن الحديث عن التنمية بمفهومها الشامل دون التطرق للمشاركة السياسية ودون التعرض لدور المرأة في هذه التنمية، وعليه فان درجة مشاركة المرأة وفاعليتها تنعكس ايجابياً في السياسات التنموية مع ضرورة التأكيد على ان اي محاولة لفهم ودراسة التغير الاجتماعي لا يمكن عزلها عن دور المرأة باعتبارها تمثل اكثر من نصف المجتمع، وان التغيرات السياسية التي مرت على مجتمعنا العراقي اتاحت للمرأة في ظل ظروف كثيرة فرصة تاريخية من اجل تطوير اوضاعهن ايجابياً من خلال الانخراط في العمل السياسي. (اسماعيل، 2005، ص1).

منذ بداية القرن الماضي والمرأة العراقية تشارك في معركة الاستقلال الاجتماعي والسياسي عبر تشكيلات مختلفة، بداتها بالجمعيات الخيرية التي شكلت النواة الاولى لانطلاقه المرأة العراقية نحو الاندماج في قضايا مجتمعها الحياتية، ونتيجة للظروف السياسية التي مر بها

العراق تبلورت حركة المرأة الى تجمعات سياسية عبرت فيها عن نفسها في شكل اعتصامات ومظاهرات واحتجاجات فكان لابد للمرأة العراقية من ان تبدأ بالمناداة بحقوقها وحرياتها وتعتمد الى تشكيل جمعيات نسائية خاصة بها تعنى بشؤون الاسرة، كما تمكنت عام 1923 من اصدار عدد من المجلات النسائية ابرزها مجلة (ليلى)، لكن المحطة الاهم في تاريخ نهضة المرأة العربية عموماً والعراقية خصوصاً هو انبثاق مؤشرات خاصة بالمرأة تطالب بحرية المرأة وحرية التمثيل السياسي العادل اذ كان للناشطة السياسية اسماء الزهاوي الدور الكبير في عقد مثل تلك المؤتمرات، ولم يحل عام 1932 حتى انعقد ببغداد مؤتمر المرأة العربية الثالث هو اول مؤتمر للمرأة في تاريخ العراق، معاً عزز اتصال حركة المرأة العراقية بمثيلاتها من الدول الاخرى. (البياتي،2007، ص4)

وقد شاركت المرأة في عام 1960 في المؤتمر الثاني الذي عقد في بغداد وكان اهداف المؤتمر بحث سبل تطور مكانة المرأة وتفعيل حقوقها المغتصبة، وقد اصبح للمرأة حق الانتخاب والترشيح لعضوية المجلس الوطني رقم (55) لسنة 1980 وقد نجحت من خلاله (16) امرأة في الحصول على مقاعد نيابية من مجموع (21) امرأة مرشحة.

وفي عقد التسعينات منذ كان مجتمعنا منقسماً في الاثار السلبية لحربين وحصار اقتصادي انهك كامل افراده وخاصة النساء والاطفال، ورغم الظروف الصعبة التي كان يمر بها العراق اذ برزت المرأة من جديد في نضالها من اجل استغلالها الاقتصادي وبروز دورها السياسي المؤثر والفعال في المجتمع العراقي وذلك بعقد الندوات الاجتماعية التي تنادي بحرية المرأة، اما بعد احداث 2003 نلاحظ ازدياد ظهور منظمات انسانية كثيرة تنادي بحقوق المرأة ومساواتها مع الرجل فضلاً عن انتشار ظاهرة منظمات المجتمع المدني، وكان للمرأة حضور في بناء وظيفة هذه المنظمات وتشير الاحصائيات في وزارة التخطيط لغاية عام 2005 وجد (80) منظمة نسائية اضافة الى (400) منظمة مجتمع مدني معنية بشؤون المرأة. (ابو غزالة، 2007، ص15)

وبعد عام 2003 فقد كسرت المرأة تلك القيود وغص العراق من شماله الى جنوبه بعدد لم يسبق للعراق او للمنطقة ان عرفه من المنظمات النسوية والجمعيات النسائية ومؤسسات المجتمع المدني فقد ضاعت في خضم تشتتها هذا العديد من الحقوق التي كان بإمكانها

الحصول عليها في حال احتفاظها ضمن تجمع مركزي واحد او ايجاد قنوات اتصال ثابتة وفاعلة حتى يكون لها موقعها ووقعها الضاغط والفاعل .(البياتي، مصدر سابق، ص8)

وبالرغم من مشاركتها في مجلس البرلمان واستطاعتها الوصول الى مقاعده، فان مشاركتها في صنع القرار ظلت ضعيفة وكذلك صعود التيارات الدينية المتشددة وهيمنتها على المشهد السياسي العراقي مما ادى الى ضعف تأثير المرأة في صنع القرار، ورغم ذلك فان بوادر حضور المرأة السياسي في مجتمعنا بدأت تفرض نفسها من خلال التغيير الذي طرأ على طبيعة واسلوب المشاركة السياسية لها، اذ ان نسبة النساء في البرلمان اكثر من 31% فوصل عددهن الى (85) عضوة من مجموع (277) على الرغم من تراجع هذه النسبة في مجلس النواب الا انها ظلت مرتفعة اذ حصلت على ربع المقاعد وبواقع (70) امرأة، ولأول مرة في تاريخ المنطقة خصصت حقائب وزارية للنساء واستحدثت وزارة شؤون المرأة وارتفع عدد النساء في مواقع صنع القرار ليصل الى (343) امرأة ما بين درجة مدير عام ومعاون مدير ومستشار عام ووكيل وزير. (غلام ، 2005،ص9). وعلى الرغم من اهمية هذه التحولات السياسية الا انها تقوم على حقائق وارقام مظلة لا تعكس تطوراً حقيقياً في واقع المرأة، لقد عبرت تجربة المرأة في السياسة عن ضعف واضح في الاداء ابتداءاً من تجربة النساء في مجلس الحكم اذ لم يكن ظهور واضح للمرأة في العملية السياسية عموماً ولم تعطي دفعاً مهماً لمشروع النهضة النسائية في العراق.(رشيد ، 2007، ص8)

وان مشاركة المرأة في العملية السياسية عبرت عن ضعف قد لا تكون وحدها المسؤولة عنه، الا ان هذا الضعف كرس الصورة النمطية السائدة عن المرأة حول تبعيتها وعدم قدرتها على تولي المناصب القيادية، وان اغلب مصادر القوة الاجتماعية والسياسية لا زالت بيد الرجل وان الفجوة بين الجنسين ما زالت واسعة في المجال السياسي.

الجانب الميداني: -

1. **منهج البحث** : يعد هذا البحث من البحوث الوصفية، وان من ضرورات الدراسة الوصفية تحديد هدف الدراسة ومفاهيمها وادواتها ومجالاتها ثم جمع البيانات وتفريغها وتبويبها وتحليلها وصولاً الى النتائج والتوصيات على وفق ما تضمنته دراستنا الحالية.
2. **حدود البحث** :

أ. المجال البشري: ويقصد به تحديد موقع الدراسة او مجموعة الاشخاص الذين ستجري عليهم الدراسة، وكانت وحدات العينة تتمثل في النساء في محافظة ديالى.

ب. المجال المكاني: ونقصد به المنطقة الجغرافية التي اجريت فيها الدراسة والمنطقة الجغرافية لدراستنا تمثلت في محافظة ديالى.

3. **المجال الزمني:** ونعني به تحديد المدة التي استغرقت في جمع البيانات واعداد الدراسة وتوزيع استمارات الاستبانة على العينة والمجال الزمني لدراستنا امتد من 2014/3/3 حتى 2014/4/5.

4. **اختيار العينة:** تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (50) امرأة من نساء محافظة ديالى وزعت عليهم استمارة الاستبانة.

5. **طريقة جمع المعلومات:** اعتمدت الباحثة في جمع المعلومات على استمارة الاستبانة للتعرف على واقع المرأة العراقية بعد التغيرات التي حصلت بعد 2003/6/9، واعتمدت الباحثة على طريقة المقابلة الميدانية من خلال استمارة الاستبانة وقد مرت عملية تصميم الاستبانة بالمراحل الاتية.

- الاطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية التي تناولت واقع المرأة العراقية بعد 2003.
- الاعداد الاولي لفقرات الاستبانة.
- توزيع الاستبانة على الخبراء لإبداء الراي(*).
- الاعداد النهائي لفقرات الاستبانة.

6. **الوسائل الاحصائية:**

استخدمت في البحث الوسائل الاحصائية التالية:

- معامل ارتباط بيرسون لحساب ثابت الاستبانة.
- النسبة المئوية.

---

* الخبراء :

أد. ناهدة عبد الكريم حافظ، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد

ا.د محمود محمد سلمان، قسم الارشاد، كلية التربية، جامعة ديالى.

ا.د.م عبد الرزاق جدوع، قسم الارشاد، كلية التربية الاساسية، جامعة ديالى.

م.د فخري صبري، قسم الارشاد، كلية التربية الاساسية، جامعة ديالى.

- كا(1×3) لاختبار فرضيات البحث.

7. **صدق الاستبانة:** عرضت الباحثة استمارة الاستبانة على عدد من الخبراء للتحقق من مدى صلاحية فقرات الاستبانة الذي وضعته الباحثة ومدى دقة الاسئلة وشموليتها واستيعابها لمفردات الدراسة وبعد اجراء التعديلات البسيطة على بعض الاسئلة اصبحت الاستمارة تتمتع بصدق ظاهري.
8. **ثبات الاستبانة:** لغرض التأكد من ثبات الاستبانة قامت الباحثة بإجراء مقابلة مع (10) نساء وبعد التأكد من اجابتهن على استمارة الاستبانة كررت عليهن مرة ثانية استمارة الاستبانة بعد مرور (10) ايام من المقابلة الاولى للتأكد من ثبات الاستبانة وقد قامت الباحثة بإحصاء درجات النساء المبحوثات بعد ان تم اجابتهن على الاسئلة في الاستمارة بالمقابلة الاولى والثانية وجدنا بعد استخدام قانون بيرسون بان هناك ارتباط عالي في المقابلتين، فكانت قيمة الترابط(0,92) اي ان نساء العينة يفهمن اسئلة الاستبانة وان اجابتهن في المقابلتين كانت تقريباً متطابقة وعليه فان الاستبيان يتسم بالثبات ويمكن الاعتماد عليه في المقابلات الميدانية.

جدول رقم (1)

يوضح البيانات الاساسية للبحث

ت	التفاصيل	البيانات	العدد	النسبة
		24-20	9	%18
		29-25	20	%40
1	العمر	34-30	12	%24

		39-35	6	%12
		44-40	3	%6
		المجمـــــــــوع	50	%100
2	الحالة الزوجية	عزباء	2	%4
		متزوجة	24	%48
		ارملة	16	%32
		مطلقة	8	%16
		المجموع	50	%100
3	الخلفية الاجتماعية	مرفهة	20	%40
		وسطى	22	%44
		فقيرة	8	%16
		المجموع	50	%100
4	الموطن الاصلي	ريف	14	%28
		حضر	36	%72
		المجموع	50	%100
5	المستوى التعليمي	امية	---	---
		تقرأ وتكتب	1	%2
		متوسطة	2	%4
		اعدادية	8	%16
		معهد	9	%18
		كلية	30	%60
		المجموع	50	%100

جدول رقم (2)

يوضح البيانات الخاصة بالبحث

ت	الفقرات	نعم	%	كلا	%	
1	هل ان لبعض القيم التقليدية لها علاقة بضعف مكانة المرأة في المجتمع؟	42	%84	8	%16	
2	هل هناك تمايز في اساليب التنشئة الاسرية بين الذكر والانثى في المجتمع؟	45	%90	5	%10	

3	هل يمكن ان يحقق عمل المرأة المساواة بين الجنسين في مجال العمل؟	40	%80	10	%20	
4	هل هناك فرصة للتقدم في مجال عملك مثلما تتوفر لزملائك من الرجال؟	35	%70	15	%30	
5	هل الافكار التقليدية من قبل بعض افراد المجتمع تؤدي الى تقييد حرية المرأة في المشاركة السياسية؟	41	%82	9	%18	
6	هل للمرأة دور مؤثر وفعال في اتخاذ القرارات السياسية؟	17	%34	33	%66	
7	هل هناك حضور للمرأة ضمن العملية السياسية الحالية؟	30	%60	20	%40	
8	هل حقق العمل للمرأة استقلالها الذاتي واشباع حاجات الاسرة المادية؟	32	%64	18	%36	
9	هل نظرة المجتمع السلبية ازاء عمل المرأة لا تزال موجودة؟	32	%64	18	%36	
10	هل ان المرأة العاملة تتمتع باحترام وتقدير الاخرين لها اكثر من المرأة الغير عاملة؟	36	%72	14	%28	

نتائج البحث : -

1. لقد تبين ان 84% من نساء العينة يؤيدن ان القيم التقليدية والعادات لها علاقة بضعف مكانة المرأة في المجتمع وهذا ما يجعلها لا تأخذ مكانتها التي يجب ان تتمتع بها باعتبارها نصف المجتمع.
2. لقد اتضح ان نسبة 90% من نساء العينة يشعرن ان هناك تمايز في اساليب التنشئة الاجتماعية فيما بينهم وبين الذكور في المجتمع الامر الذي يجعل الذكور يتفوقون من خلال تنشئتهم باحتلال مكانة اجتماعية مرموقة في المجتمع.

3. لقد ظهر ان نسبة 80% من النساء تشعر بان العمل قد حقق لها بعض المساواة بينها وبين الرجل من ناحية الحقوق والواجبات.
4. لقد تبين ان نسبة 70% من نساء العينة ترى ان هناك فرص جديدة للتطور والتقدم في مجال العمل اتيحت لهن مثلما تتوفر لزملائهن من الرجال في نفس مجال العمل.
5. لقد اتضح ان نسبة 82% من نساء العينة تعتقد ان الافكار التقليدية من قبل بعض افراد المجتمع تقيد حرية المرأة في المشاركة السياسية وظهور دورها في العمل السياسي وتطور وتقدم المجتمع.
6. لقد ظهر ان نسبة 34% من نساء العينة ترى انه لا يوجد دور مؤثر وفعال في العملية السياسية بحيث لا تتوفر لها الفرصة في المشاركة في اتخاذ بعض القرارات السياسية.
7. لقد تبين ان نسبة 90% من نساء العينة تؤكد بان العمل خارج المنزل قد حقق لها استقلالها الذاتي والشخصي كامرأة اضافة الى انه حقق لها اشباع لجميع حاجات ومتطلبات الاسرة المادية.
8. لقد اتضح ان نسبة 64% من نساء العينة ترى انه ما تزال هناك نظرة سلبية في المجتمع ازاء عمل المرأة خارج المنزل على الرغم من ان عملها يؤدي الى مساندة الرجل وزيادة تحسين وضع الاسرة الاقتصادي.
9. لقد تبين ان نسبة 60% من نساء العينة ترى ان هناك حضور للمرأة ضمن العملية السياسية مع التأكد من ان هذا الحضور ربما يضعف او يتلاشى اعتماداً على ضعف مكانة المرأة في المجتمع.
10. لقد ظهر ان نسبة 72% من نساء العينة تشعر باحترام وتقدير عال من الاخرين نتيجة احتلالها موقع مهم ومكانة رفيعة في مجال عملها على العكس من المرأة الغير عاملة التي تكاد تكون حياتها مقتصرة على المنزل ورعاية الاطفال.

التوصيات :-

1. توجيه افراد المجتمع الى اهمية مكانة المرأة ودورها في المجتمع من خلال تغيير النظرية التقليدية لها والتي تقف بوجه مشاركتها الاجتماعية وذلك من خلال الارتقاء بتراث مجتمعنا من عادات وتقاليد، وتظهر فيه دور المرأة التنموي في مجتمعنا بأبعاده

التقليدية وغير التقليدية مما يجنب المجتمع مشكلة وجود الفجوة الحضارية بين التقدم الثقافي والمادي والتخلف الثقافي المعنوي المتضمن للقيم .

2. ضرورة تبني مؤسسات المجتمع الرسمية القيم والمعايير الاجتماعية الايجابية التي تساعد على رفع مكانة المرأة في المجتمع.
3. ضرورة تبني سياسة اعلامية في المؤسسات الاقتصادية تهدف الى توعية المرأة العاملة بحقوقها كافة في الترقية الوظيفية.
4. ضرورة تفعيل ادوار ادارات النساء في مختلف الوزارات وشركات المؤسسات الاقتصادية من خلال المحفزات المالية والمعنوية لهن.
5. ضرورة توعية المرأة والرجل على حد سواء بحقوق المرأة السياسية وعلى اهمية ممارسة المرأة لها وزيادة فرصتها وقدرتها في اتخاذ القرار السياسي من خلال عقد ندوات توعية وارشاد تديرها منظمات المجتمع المدني .
6. عقد ندوات لتثقيف المرأة في جميع النواحي الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية من اجل النهوض بواقع المرأة والاستفادة من تجارب الشعوب في مجال العمل الديمقراطي.
7. سن القوانين وتشريعات تحفظ حقوق المرأة وتحارب التمييز ضدها.
8. مطالبة الحكومة بوضع برامج توعية في المدارس ووسائل الاعلام والمؤسسات الرسمية والادارات المحلية للقضاء على العادات والتقاليد الخاطئة المخالفة للقوانين والشرائع التي تعوق النهوض بالمرأة وتنقص من حقوقها ومساواتها بالرجل.
9. اعطاء المرأة الريفية الاهتمام اللازم بتقديم الخدمات الاساسية لمعيشتها ووضع برامج للتوعية الصحية ومحو الامية وتأهيل المرأة وتدريبها مهنياً وتقديم القروض الميسرة التي تمكنها من اعالة نفسها واسرتها وكذلك الاهتمام بقضايا المرأة المسنة والمعوقة.
10. نشر الوعي الثقافي بين الافراد بحقوق المرأة والنهوض بواقعها من خلال اعادة النظر بالمناهج الدراسية ونشر الوعي الصحي ومحاربة الامية بين الرجال والنساء.

المصادر:-

1. الاء عبد الله معروف، المرأة واتخاذ القرار الاجتماعي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2007.

2. احسان محمد الحسن، التنظيم وتغير المجتمع، دار الرشيد للنشر، 1981.
3. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1977.
4. احمد محمد محمود، المرأة وتحديات العصر، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، 2000.
5. اسماء جميل رشيد ، المرأة العراقية في موقع القرار، 2007، على الموقع http:Nafaqmediaforum.net.
6. تقرير التنمية الانسانية العربية نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، 2005.
7. جلال النعيمي، المدخل الى دراسة العمل، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990.
8. داوند اوزلو، تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي ، مركز العراق للأبحاث، بغداد، 2006.
9. دنيا الامل اسماعيل، المرأة والمشاركة السياسية، 2005، الانترنت على الموقع www.Awopp.org.
10. سعيد حميد واخرون، مدى تأثير تأنيث الهيئة التعليمية في المراحل الابتدائية على سلوك التلاميذ، مطبعة التربية، بغداد، 1983.
11. سلوى الخماش، المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف، دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت، 1973.
12. عادل حر حوش ، المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة العاملة في الاقطار العربية، مجلة كلية الآداب والاقتصاد، العدد 1، السنة 2، 1981.
13. عبد الجبار البياتي ، لمحات من تاريخ الحركة النسوية العراقية عودة الى بداية الصراع من اجل التحرر، 2007، على موقع الانترنتwww.aman Jordon> org.
14. عبد القادر عرابي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.
15. عبد الهادي الجواهري، قاموس علم الاجتماع، حرره وراجعه الدكتور محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979.
16. عدنان مسلم، الشباب والتغير الاجتماعي، مجلة شؤون اجتماعية تصدر عن جمعية الاجتماعيين، الشارقة، 1999.

17. عفاف عبد المنعم ابراهيم، المرأة ودورها في الانتاج، مطابع دار الشرق، قطر، 1997.
18. عليان القليقلي، المرأة ودورها في التنمية الاجتماعية، 2006، www.Salacenter.iraq.com.
19. غادة العقيد نادر سعيد، المرأة ونتائج الانتخابات، مجلة السياسة الفلسطينية، فلسطين، 1996.
20. فريدة غلام، التمكين السياسي للمرأة، الانترنت على الموقع www.rezgar.com، 2005.
21. فوزية العطية، المرأة والتغيير الاجتماعي في الوطن العربي ، الخليج للطباعة، الكويت، 1983.
22. قيس النوري، المشكلات الاجتماعية في الوطن العربي، مجلة البحوث والدراسات العربية، 1985.
23. قيس النوري، تطور الفكر العربي، مكتبة الطلبة الجامعية، الاردن، 2001.
24. كاميليا ابراهيم عبد الفتاح، سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية، بيروت، 1982.
25. لاهاي عبد الحسين، اثر التنمية والحرب على النساء في العراق، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2006.
26. لميس حامد الهاشمي، المرأة العراقية بين ثقافة التحدي وتحديات ثقافة العصر، 2006.
27. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1989.
28. مصطفى سويف واخرون، تغير الوضع الاجتماعي للمرأة في مصر المعاصرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1975.
29. معن خليل العمر، انشطار المصطلح الاجتماعي، مطابع جامعة الموصل، 1990.
30. منصور حسين، تنمية الثروة البشرية، دار الجيل للطباعة، بيروت ، 1973.

31. ناصر ثابت ، التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها في دور المرأة العربية، العراق، 1990.
32. هدى رزيق، الدور المتغير للمرأة العربي، (لجنة الامم المتحدة لغربي اسيا)، النشرة السكانية، 1979.
33. هنري عزام، المرأة العربية والعمل، مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
34. هيفاء ابو غزالة، الحركة النسوية في العراق مسيرتها وتطورها، المكتب الاقليمي للدول العربية، عمان، 2007.